إذن، ما تقترحه هذه الدراسة هو ابرام اتفاقية فلسطينية ـ اسرائيلية توفّر «صفقة» متكاملة للجانبين كليهما[١٠]. ان اجراءات الامن الشاملة ستضمن متطلبات الدفاع الخاصة باسرائيل، ومن ثم تجعل تقديم امتيازات للفلسطينيين امراً ممكناً ومأموناً على حدّ سواء. ان اقامة الدولة الفلسطينية ستدعم الامن المتبادل وتوفّر الاستقرار في العلاقات بين الشعبين ما دامت ستوفّر قيام سلطة شرعية ومسؤولة عن مواطنيها. وستوفّر الدولة، أيضاً، آلية ادارة العلاقات الثنائية المستقبلية والتحكّم، عند الضرورة، بالازمات والحل الاقليمي للنزاعات.

وعلاوة على ذلك، فان تقسيم الوطن المشترك الى دولتين محددتين ذاتي سيادة يتيح لكل واحد من الشعبين ان يمارس تقرير مصيره (بما في ذلك حق العودة المقدس)، ويضمن استمراره في البقاء على الجزء الخاص به من أرضه ومن دون ان يشكّل خطراً على الشعب الآخر. وبعد الحصول على الضمانات الاساسية الخاصة بالامن العسكري والسيادة، فان كل واحدة من الدولتين تستطيع ان تتيح حريات أوسع للتحرّك والعمالة والاقامة لمواطني الدولة الاخرى. وستكون الممارسات السياسية لكل من الشعبين محدودة في نطاق الدولة الخاصة بكل واحد منهما، وذلك للحيلولة دون اختلال التوازن السكاني بين اليهود والعرب والذي قد يتيح الفرصة، في المستقبل، لأي من المجموعتين لاستخدام الوسائل القانونية البرلمانية لتعكس، عن عمد، شكل الدولتين ضد رغبة المجموعة الاخرى.

ان تفاصيل هذا المشروع قد تتفاوت. ولكن، من حيث الجوهر، فان هذه الصفقة المتكاملة ستتيح لكل من الشعبين التنقل بحرية في كل أنحاء فلسطين وأرض ـ اسرائيل، وذلك بموجب حق متفق عليه، ومن ثم يوضع البعد الانساني الحيوي في صالح دعم الامن المتبادل.

توحيد الامن

ان اسلوب المعالجة الذي قدّمناه، هنا، له ميزة خاصة وهي انه منسجم، تماماً، مع التوجهات المعاصرة للنظام الدولي. فهنالك تطورات استراتيجية كبيرة غيّرت ميزان القوى العالمي وأثرت على الطريقة التي تدار بها السياسة العالمية. كما أدّت الثورة التكنولوجية الى تغييرات جوهرية في طبيعة الاقتصاد العالمي والشؤون المالية، ونجم عن ذلك، في المقابل، المزيد من الاعتماد المتبادل الواسع النطاق، والتهديدات البيئية والتنافس على المصادر (وبصورة خاصة، المياه في الشرق الاوسط) تؤكد، بشكل واضح، العلاقة المتبادلة في النظام العالمي في كل أبعاده. وهذه التوجهات مهيّئة، الآن، لتهيمن على جدول أعمال العلاقات المتبادلة بين الدول في المستقبل المنظور.

والمعنى الضمني ذو الصلة، في هذا السياق، هو ان الدولة الفلسطينية يجب ان تحدّد أمنها بمصطلحات مفاهيمية تأخذ في الاعتبار الحقائق العالمية المتطورة. والامر الاكثر وقوعاً في صميم الموضوع هو ان العامل المؤثر الاساس في أمنها واستقرارها ورفاهيتها سيكون قدرتها ليس، فقط، على التفاعل مع العالم الخارجي، وانما على ان تنتهز الفرص، بصورة نشطة، للحصول على الفوائد المتاحة لها. وبصرف النظر عن الشروط المحددة لاتفاقية السلام التي ستعقد مع اسرائيل أو البروتوكولات الخاصة التي ستعقد مع العرب أو الدول الاخرى، فان الدولة الفلسطينية ستعكس انماط الاعتماد المتبادل العالمي في علاقاتها الخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعوضاً عن اعتبار ذلك انتهاكاً لاستقلالها، فان عليها ان تعتبر هذا التشابك في المصالح ضماناً لاستمرارها المادي على قيد الحياة، ومصدراً للأمن أشد قوة من أي دفاع عسكري تستطيع ان